

صدرت محكمة أمن الدولة في الاردن الأحد، قرارا بسجن نائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين زكي بني ارشيد لمدة عام ونصف العام مع الأشغال الشاقة، بعد ادانته بتهمة الاساءة لعلاقة المملكة مع دولة الامارات.

وقرر قاضي المحكمة سجن بني ارشيد بتهمة "القيام بأعمال من شأنها أن تعرض المملكة لتعكير صلاتها وصفو علاقتها بدولة أجنبية"، وهو قرار قابل للتمييز.

وكان بني ارشيد كتب مقالا على صفحته على الفيسبوك انتقد فيه دولة الإمارات لوضعها جماعة الإخوان المسلمين ضمن لائحة الجماعات الإرهابية.

وعلى ضوء المقال، تم اعتقاله من قبل الأجهزة الأمنية في العشرين من تشرين ثاني (نوفمبر) الماضي.

وأكد رئيس وزراء الأردن عبد الله النسور في 25 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي أن بلاده لن تسمح لأي شخص بأن يسيء إلى علاقاتها مع دولة الإمارات التي يعمل فيها 225 ألف أردني.

وكانت أولى جلسات محاكمة بني ارشيد (57 عاما) عقدت في 18 كانون الأول (ديسمبر) الماضي.

وفي اول رد فعل من الجماعة، فقد وصف القيادي فيها سالم الفلاحات الحكم بأنه "سياسي".

وقال الفلاحات لصحيفة "الغد" الاردنية أن الحكم كبير ومغلظ وأن بني ارشيد لم يسيئ إلى علاقة الأردن مع دولة الإمارات وإنما عبر عن رأيه، وأن توقيفه والحكم عليه بالسجن لأجل تغريدة في وقت نتحدث فيه عن الحريات أمر غير مقبول.

وأضاف المراقب العام السابق للجماعة أن الإخوان معتادون على الحفاظ على مجتمعهم وأن يقوموا بالدور الإيجابي الموكل إليهم، إلا أن البعض يصر على التعامل معهم بمنطق الاستهداف.